



بيان صحفي

ورشة عمل حول التعديل في قطاع المياه

31 جانفي 2017

ستعقد ورشة عمل يوم 31 جانفي 2017 قصد تدارس دور التعديل في قطاع المياه وإعادة النظر في النموذج التونسي الحالي ودراسة نماذج نفذت في بلدان أخرى. هذه الورشة هي أيضا فرصة للحوار بين المجتمع المدني ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري حول مشروع مجلة المياه.

الموارد المائية الطبيعية المتاحة لتونس متواضعة و رهينة عوامل مناخية متقلبة. وصلت تعبئة هذه الموارد اليوم الى أعلى مستوى و تعاني المياه الجوفية من فرط الإستغلال, غير أنّ البلاد لم تستطع بعد أن تحقق الإستعمال الأمثل و التصرف الأجدى في هذه الموارد و حمايتها كما و نوعا. ثم إنّ تطور إحتياجات المواطنين و التنمية الإقتصادية من حيث جودة الخدمات خاصة و كذلك الآثار المتوقعة للتغيرات المناخية تزيد من الضغط على هذه الموارد التي صارت اليوم هشة.

شرعت وزارة الفلاحة في إعادة صياغة مجلة المياه قصد تعديل أحكام القانون الجاري به العمل منذ 1975 لمجابهة رهانات قطاع المياه. هذا القانون يمثل ركيزة أساسية للسياسة العمومية الجديدة و يعكس الرؤية الإستراتيجية الجديدة للتصرف في المياه.

بمناسبة صياغة مشروع هذا القانون، تقترح عدد من الجمعيات المجتمع المدني دراسة جوانب عدة من هذا المشروع بالإشتراك مع صانعي القرار والمتدخلين في القطاع، بغية تحقيق أهداف الإنصاف و النجاعة والسلامة الصحية وديمومة الموارد المائية. و يعد دور التعديل أحد الجوانب التي لم تطرح بوضوح في مشروع القانون الجديد. غير أن إصلاح القطاع يتطلب إعادة التفكير على وجه الخصوص في نموذج التعديل الذي يجب وضعه .